المصدر: الجمهورية
التاريخ : ١٩٧٦/١١/١٩

السادات لعبد المنعم الصاوى:

قيام الأحزاب بديل عن الدكتاتورية

الأحزاب قامت من خلال المعركة الانتخابية

صحف الأحزاب يبحثها المجلس الأعلى للصحافة

إلغاء المؤتمر القومى وأمانات الاتحاد الاشتراكى

ادلى الرئيس محمد انور السادات بحديث الى عبد المنعم الصاوى اعلن فيه انه لم يعد للاتحاد الاشتراكى العربى من عمل الآن الا انه اطار سياسى لمتابعه النشاط الحزبى ليتعقق من حسن الممارسه ضمانا لسير التجربه فى طريقها الصحيح بجوار مسئوليته عن التنظيم النسابى والطلابع ..

وقال ان الامانات النوعيه ولجان الابعاد الاشتراكى تنتهى بممارسة الاحزاب لوظيفتها ..

وقال الرئيس ان مؤتمرات اللجنة المركزية الجديدة تحل محل المؤتمر القومى العام واللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى ايضا .

واعلن انور السادات انه يترك موضوع توزيع الصحف على الاحزاب الى المجلس الاعلى للصحافة ولكنه يرى ان من حق الاحزاب ان تكون لها صحف لتعبر عن نفسها فان الحرية هى الهدف .

وقال الرئيس السادات :

ان هناك فرقا موضوعيا بين الاحزاب القديمة والفكر الحزبى بعد تجربة الثورة .

وقال : ان الانتخابات جرت على اساس حزبى ولذلك اصبح تاخير اعلان الاحزاب لا يتفق مع الواقع الذى نحياه .

وقال : ان علينا جميعا ان نلتزم بضمانات اداء الاحزاب لعملها فى حرية كاملة .

وقال الرئيس : انه سعيد بالممارسة الديموقراطية ايا كانت درجة السخونة فيها وان الحرمان من الممارسة الديموقراطية سنوات طويلة اذهل بعض الناس ولكن الديموقراطية اجمل مهما تكن نتيجة .. وان العمل الديموقراطى هو وحده الذى يحول بين المغامرين الطامعين فى السلطة ومغامراتهم .

وفيما يلى نص حديث الرئيس السادات الى عبد المنعم الصاوى :

مع الرئيس السادات
بعد اعلان قيام الاحزاب

.. سيظل انور السادات ثائرا ، بكل مقاييس الثورة .

وسيظل الرجل متطلعا نحو الافضل .

ان الثائر القديم ، الذى عرف السجن ، والمعتقل ، وحياة التشرد ، لا يمكن أن يهدأ ، حتى يرى أحلامه قد صارت حقائق ، على الأرض التى عشقها ، وثار من أجلها وارتبطت انفاسه فيها بكل لفحة ضنى ، أو زفرة الم ، أو ومضة رجاء .

... وسبق انور السادات الثائر ، توقعات كل الناس ، فاطلق المنان للاحزاب ، لتبدأ الممارسة الديموقراطية ، على وجهها السليم ، من غير اقنعة تخفى وجهها !

واقول له :

لكن .. هلا ترون ان اعلان الاحزاب كان يحتاج لبعض الوقت حتى تستوى الفكرة ، من خلال الممارسة .

فيرد الرئيس الثائر :

لكن قل لى انت ، وقد مارست تجربة الانتخابات .. هل تمت الانتخابات ، على اساس حزبى ، أم لم تتم ؟ لقد تابعت المعركة الانتخابية فى الدوائر الساخنة والفاترة ، وكانت الغالبية العظمى للدوائر ساخنة ، بل وملتهبة احيانا ، وشعرت دائما بان الانتخابات تجرى على اساس حزبى .. اذن ففكرة الاحزاب قد سبقتنى ، بالتطبيق العملى ، واصبح تجاهل هذا التطور تجاهلا لواقع عشناه ، وعاشته الامة كلها فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية .

كل مافى الامر ان هناك فرقا موضوعيا ، بين الاحزاب قديما ، والاحزاب كما نرجو لها ان تكون . هذا الفرق فرضه التطور فى الفكر الحزبى ، كما فرضه الواقع

التيار السياسى
فرض نفسه

قلت للرئيس :

بعض الناس يا سيادة

الرئيس ، يقولون أن الاحزاب لا تقوم بقرار ، وانا ارجو ان تتضح الحقيقة لمن يقولون هذا الكلام .

قال الرئيس وهو يبتسم :

لا احد قد فرض شيئا على الواقع المصرى . ولنعد الى اصل الموضوع ليستريح كل الناس الى ان كل شيء يتم الان من خلال واقع ديمقراطى نحياه . لقد عرضت فكرى فى ورقة بطوير الاتحاد الاشتراكى . وطلبت ان نناقش هذه الورقه على كل المستويات ، وعلى اوسع نطاق . وقد تمت مناقشات موسعة ، على صفحات الصحف ، وفى كل المنظمات الجماهيرية وانتهت خطوات التطوير بلجنة المائة ، التى درست الاتجاهات المختلفة للممارسة السياسية ، ثم اجتمعت لجنة موسعة ضمت اعضاء مجلس الشعب واعضاء اللجنة المركزية ، ولجنة المائة ، حيث حصرت الاتجاهات المختلفة ، وحللت ولبين ان الاندفاع الكبير نحو تكوين المنابر ، قد انحصر فى اتجاهات ثلاثة ، هى اليمين والوسط واليسار وبعد الانتهاء الى هذا القرار ، وهو قرار لم اتخذه انا ، ولم تتخذه سلطة من السلطات منفردة . ولكنه اتخذ من خلال مناقشة سياسية موسعة ، ومن اقرب الهيئات ذات الصلة بالموضوع ، وكان مما افادته المناقشة ، انها ايضا جمعت كل ما نشر عن هذه الاتجاهات فى الصحف .

افبعد هذا يمكن ان يشوب قرار قيام التنظيمات السياسية اية ضبابية ؟ انه قرار شعبى سياسى مبنى على اسس ، وقد شارك فيه المشتغلون بالعمل الوطنى والسياسى وبالتالى فقد صدر ممن يملك إصداره .

يأتى بعد هذا الى قرار الاحزاب . والسؤال الذى يجب أن يطرح هو :

هل اخذت التنظيمات شكلا حزبيا ام لا ؟

لقد اشارت مقترحات لجنة ممارسة العمل السياسى صراحة ، الى أنها تبدأ بالتنظيمات ، وانها تأمل فى ان تسفر الممارسة عن نجاح يهيىء للتنظيمات ان تصبح احزابا .

ولقد ثبت من الممارسة ان التيار الحزبى ، قد فرض نفسه على الانتخابات . عندئذ صار لاخير اعلان الاحزاب ، لا يتفق مع الواقع الذى نحيا فيه .

ومع كل ذلك ، فان الامر متروك لتنظيم العمل الحزبى للاحزاب نفسها ، وعلينا ان نلتزم جميعا بضمانات اداء الاحزاب لعملها فى حرية كاملة ، دون ان تعبر عن غير التراب المصرى والمصلحه العامة لشعب مصر ، فى حدود المواثيق التى التزم بها ، خلال تجربته الثوريه ، لتصبح الاحزاب اضافه للعمل الوطنى ، لا بنقص من مزاياه ولا من مكاسب الشعب ، التى انتزعها بالتطور الثورى ، وبتصحيح اوضاع ما قبل الثوره ، لتصبح صوره العمل الوطنى لصالح الجماهير صانعة الثورة .

الحياة السياسية فى ظل الاحزاب

قلت للسيد الرئيس :

وما تصور سيادتك للحياة

السياسيه فى ظل الاحزاب ؟

قال الرئيس السادات :

ان املى كبير جدا فى نجاح التجربه الديمقراطيه . لقد كنت اتابع المعركه الانتخابيه ، بكل ما اتسمت به فى بعض الدوائر من عنف ، لكنى كنت اسال نفسى عن البديل لهذه الممارسه ، ولم اكن محتاجا للحدس او التخمين ، فقد كان البديل لهذه التجربه ، هو الدكتاتوريه والاستبداد بالراى ، وتسلط مراكز قوى ، تتحكم فى مقدرات الشعب .

وانا - كاحد المسئولين عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم عن ثوره مايو ١٩٧١ - واثق من ان الثورتين الكبيرتين بريئتان من الاتجاه نحو الدكتاتورية ، او الاستبداد او بحكم مراكز القوى ، وان هذه التيارات اقحمت نفسها عليهما ، لتستفيد منهما عناصر طموحة ومغامرة .

سعيد بالديموقراطية مهما كانت سخونتها

ولهذا كنت سعيدا بالممارسه الديموقراطية ، ايا كانت درجة السخونة فيها ، نفاديا لهذا البديل البغيض ، والذى لم يعد يتفق مع طموح الشعب نحو الحريه والاستقرار والاطمئنان الى المستقبل ، فى ظل سيادة القانون .

واني لاعلم ان الحرمان من الممارسة الديموقراطية سنوات طويلة ، قد اذهل بعض الناس ، لكنى واثق من انهم لو سالوا انفسهم السؤال الذى سالته لنفسى ، لوجدوا انهم سيصلون الى نفس الاجابة .

ان الديموقراطيه اجمل ، مهما تكن عنيفة احيانا ، واني اعلى ثقه من اننا بالممارسة سنصل الى احكم الصيغ فى الحوار الديموقراطى ، واحترام اى راى يعلن ، واى راى اخر يعلن فى مواجهته ، فمن خلال تعدد الاراء ، نستطيع ان نصل الى الراى الافضل ، وليس فينا من لا يريد الاصلاح ، والتطور بحياتنا لنلحق بركب النصر ، ونشيع السعادة والامن والاطمئنان والرخاء لصالح جماهير شعبنا ■

العمل الديموقراطى يمنع المغامرين

وسكت الرئيس السادات قليلا ، ثم استانف حديثه يقول :

البركه فيكم .. فى الاحزاب السياسيه ، انى لا ازال اتمنى ان تكون فترة ولايتى الثانيه فرصة لتعميق القيم الديموقراطيه بعيدا عن مغامرات المغامرين .

والعمل الديموقراطى هو وحده اسلوب بناء الانسان ، ليحول بين المغامرين الطامحين فى السلطه ، ومغامراتهم .

وسارقب التجربة بكل بوادرها ، وساكون اسعد المواطنين ، مع كل خطوه من خطوات التطبيق الديموقراطى ، لانه بقدر ما ننجح هذه التجربه بقدر ما نستبعد احتمالات النكسة فى التطبيق الديموقراطى .

ايمانى بالسلطة الرابعة مستمد من ايمانى بالديمقراطيه

الاتحاد الاشتراكى لم يعد له عمل

قلت للرئيس :
.. والاتحاد الاشتراكى ؟

قال الرئيس السادات :
لم يعد للاتحاد الاشتراكى من عمل الان ، الا انه اطار سياسى لمتابعة النشاط الحزبى ليتحقق من حسن الممارسة ، وسيكون له ان يدرس التجربة ضمانا لسيرها فى طريقها الصحيح . هذا الى جوار مسئوليته عن التنظيم النسانى لمن لا يرون ممارسة العمل الوطنى فى ظل الخلافات الحزبية ، وللشباب من مرحله الطلائع ، حتى الاكتمال ، وللذين يرغبون فى العمل السياسى بعيدا عن هذه الخلافات .

قلت للرئيس :
.. والامانات النوعية التابعة للاتحاد الاشتراكى ؟

قال الرئيس :
لتنتهى بممارسة الاحزاب لوظيفتها .

قلت :
ولجانه المختلفة وتشكيلاته المتعددة ؟

قال الرئيس :
كالامانات ، ينتهى وجودها لتفسح للاحزاب مجال العمل .

قلت :
واللجنة المركزية ؟

قال الرئيس :
صورة اللجنة المركزية قد صارت مختلفه تماما ، بعد ان استوعبت اعضاء المنظمات السياسيه والتشريعية والجماهيريه ، ليكون منها مؤتمر دورى عام ، يراجع الموقف السياسى من كل نواحيه ، وتصدر من القرارات والتوصيات ما يثرى العمل الوطنى .

قلت :
وتحل مؤتمرات اللجنة المركزية محل المؤتمر القومى العام ؟

قال الرئيس :
.. ومحل اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى ايضا .

الصحف .. والاحزاب

قلت للرئيس :
.. ووضع الصحافة باسيادة الرئيس ؟

قال الرئيس السادات
ان ملكيه الاتحاد الاشتراكى للمؤسسات الحاليه قائمة ، والمجلس الاعلى للصحافه قائم .

قلت للرئيس :
وهل توزع الصحف على الاحزاب ؟

قال الرئيس السادات :
انى لم اعتد ان املى رايا ، او ان اصدر قرارات تفيد حرية الدراسة والتطبيق . ان ذلك عمل لا ديموقراطية فيه ، ولا يمكن ان اتناقض مع نفسى ، وانا اعمل على دعم الديموقراطية .

لهذا فانى اترك الموضوع كله لكم فى المجلس الاعلى . لكنى ابتداء اعترف بان من حق الاحزاب ان يكون لها صحف ، تعبر فيها عن نفسها .

اما ما هذه الصحف ، وهل تكون هى الصحف القائمة ، او سواها ، فان ذلك متروك لدراسة اعمق على كل حال .

قلت للرئيس :

فان اذنت لى يا سيادة الرئيس ان ابدى رايا فى الموضوع ، باعتبارى ممارسا للمهنة ، فانى اؤمن بان من مصلحة الشعب المصرى ، وهو بمقتضى القانون - صاحب المؤسسات الصحفيه الكبرى القائمة الان ، ان يظل لهذه المؤسسات وصحفها الطابع القومى ، لتعبر تعبيرا مستقلا عن امال الناس . ان انضمامها الى الاحزاب ياسيادة الرئيس ، سيجعل حركتها مقيدة بحركة هذه الاحزاب نفسها ، بينما المصلحة تقتضى ان تمضى الصحف القائمة فى طريقها القومى ، تعبر بمحض ارادتها عن الاتجاه القومى ، وتربط المواطنين بروابط من المعرفة الواحدة ، ليتكون الراى العام وهو القوة المؤثرة فى الاحداث دون تقيد بحزب او اتجاه . فاذا ارادت الاحزاب ان تصدر صحفا لها ، فذلك امر طبيعى بل انه يصبح اضافة الى الصحف الموجودة ، تؤدى الى تنشيطها وتقويتها . وفى الدنيا كلها ياسيادة الرئيس صحف قومية ومستقلة ، وقد تميل مع اتجاه او اخر ، دون ان تفقد روحها القومى ، ولا يتعارض قيامها مع وجود صحف للاحزاب .

قال الرئيس السادات :

هذا شانكم ، ادرسوه كما تشاءون وطالما ان الدراسة ستمضى موضوعية فستجدوننى معكم ، فان اهم ما نعنى به فى هذه المرحلة من مراحل التطور ان نصل الى ماهو افضل .

استقلال السلطة الرابعة

قلت للرئيس السادات :

ان السلطه الرابعة تحتاج الى ان يقوم لها كيان اكثر قدرة على تحريكها من داخلها ، ويكفل لها من الضمانات ما يؤكد حريتها فى مواجهة اية سلطة من السلطات .

قال الرئيس السادات :

ليس هناك من يمنى ان يتحقق هذا اكثر مما اتمناه انا ، فقد اعلنت اكثر من مرة قيام هذه السلطه وايمانى بها مستمد من ايمانى بالديموقراطيه ، وباطلاق الملكات لتعبر عن وافع المجتمع وقيمه كما نرجو ، وبالرقابة الشعبية المسئولة والمقدرة لمسئولياتها قبل المجتمع . وكم اتمنى ان تصبح السلطة الجديدة قادرة على خدمة الفكر بتعميق الدراسات ، وخدمة المواطنين بتوسيع دائرة الاهتمام العام بالقضايا المصيرية وقضايا التنميه وقضايا الخدمات ، بلا انارة او اتجار بالام الناس وبالمحنة التى تمر بها بلادنا .

واختتم الرئيس رده على السؤال قائلا :

ان الحرية هى هدفنا ، وتاكيد الحريه فى الوجدان العام ، ضمان للممارسه الديموقراطيه ، والسلطة الرابعه قادره على القيام بهذا كله ، وما من ضمان لحريتها الا سيادة القانون .

قلت للرئيس السادات :

سيادة الرئيس .. انك قد احطت القانون بسياج عظيم من الضمانات وصارت السلطة القضائيه حرة ، تمارس الولاية على القانون ممارسه الراعى المحلس الامين .. ونحن الصحفيين نرجو ان تحقق للسلطه الرابعة هذه الحرية وهذا الاستقلال .

لكن هناك سؤالا يتردد بين الناس ، وسامحنى اذا قلته لك بلا دبلوماسية او حساسية .

ان الحاكم ياسيادة الرئيس يسعى الى زيادة سلطانه ، لكنك تسعى - من خلال سيادة القانون - الى التقليل من سلطانك ، فهل تشرح قليلا هذا الموقف ؟

سيادة القانون هى الضمان

وضحك الرئيس السادات وهو يقول :

اسمع .. لقد كنت معتقلا ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، وتمكنت من الهرب ، لكن الاحكام العرفيه كانت معلنة ، وكان فى استطاعه الحاكم العسكرى ان يقبض على ، فى اى وقت اظهر فيه .

وفى سبتمبر ١٩٤٥ ، اعلن الغاء الاحكام العرفيه ، وعندئذ ارتديت ملابسى ، بغير تخف ، ومشيت فى الشارع رافع القامة ، لا تستطيع يد ان تمتد الى .

لو لم يكن للقانون سيادة وقتها لظللت هاربا ، اخاف ان يخطفنى رجال البوليس ، لكن سيادة القانون كفلت لى حق الظهور علانية بلا مخاوف .

ثم ساحكى لك حكاية اخرى .

فى اثناء التحقيق فى مقتل امين عثمان ، وكنت احد المتهمين فى تلك القضية ، ضيق المحقق الخناق حول كل المتهمين ، وكانوا فى مطلع شبابهم ، فاعترفوا ، الا انا ، فقد ظللت انكر الاتهام انكارا تاما .

وكنا فى سجن الاجانب ، واردت ان اقوى انكارى للاتهام ، من خلال سيادة القانون . كنت اطلب كل بضعه ايام ، ورقة وقلما ، واكتب للنائب العام شكوى من وسائل الضغط التى يستعمل معى لحملى على الاعتراف ، وكانت الشكوى تحقق فى كل مرة ، وقد وصلت الشكاوى التى ست شكاوى او سبع وكانت عنصرا هاما من العناصر التى اعتمد عليها الدفاع ، لينفى حتى اعترافات الشبان الذين كانوا متهمين معى .

ان سيادة القانون شىء رائع ، وهى الضمان الحقيقى للحرية الفردية ولحرية المجتمع بالتالى .

وقد عملت بالصحافه ورايت بنفسى كيف يتعرض الكتاب والصحفيون للارهاب ، فى غيبه سيادة القانون

لهذا فانى حريص على سيادة القانون وعلى توفير ضمانات

الحريه للصحافه ، وكل ما ارجـوه
ان تصبح الصحافة حـــرة حريه
مسئوله ، فان الحريه مسئوليه .

× × ×

.. وشكرت للرئيس السادات
هذا الحديث ، ونحن فى مطلع
الحياة الحزبية .

وتمنيت ان تسفر الممارسـة
الحزبية عن تحقيق هذه الامال
الكبيرة التى يحلم بها الرئيس
وتحلم بها مصر كلها .